

## روسيا تعاقب تركيا... والنتائج تظهر في قطاع السياحة

لن ينسى الأتراك الورطات التي أوعمهم فيها نظام رجب طيب أردوغان، لا سيما الورطة مع روسيا، بعدما أسقط جيش أردوغان مقاتلة «سوخوي» روسية فوق الأراضي الروسية. فعمد يوميث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى إجراءات عقابية ضدّ تركيا، اقتصاديةً في معظمها. واليوم، تظهر نتائج هذه الإجراءات على القطاع السياحي التركي، وفي هذا الصدد، ذكرت صحيفة «ول ستريت جورنال» الأميركية أن قطاع السياحة في تركيا يتكبّد خسائر فادحة نتيجة تصاعد النشاط الإرهابي في البلاد، وتوتر العلاقات مع روسيا بعد إسقاط سلاح الجوّ التركي قاذفة روسية في سورية.

وترى الصحيفة أن عزوف السياح الروسي عن تركيا، التي كانت تعدّ إحدى الوجهات المفضّلة لديه، وذلك بعد فرض موسكو عقوبات اقتصادية



«وول ستريت جورنال»:

### خسائر فادحة لقطاع السياحة التركي

ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية أن قطاع السياحة في تركيا يتكبّد خسائر فادحة نتيجة تصاعد النشاط الإرهابي في البلاد، وتوتر العلاقات مع روسيا بعد إسقاط سلاح الجوّ التركي قاذفة روسية في سورية.

وترى الصحيفة أن عزوف السياح الروسي عن تركيا، التي كانت تعدّ إحدى الوجهات المفضّلة لديه، وذلك بعد فرض موسكو عقوبات اقتصادية ضدّ أنقرة، إضافة إلى تصاعد النشاط الإرهابي في البلاد، كل ذلك شكّل ضربة موجعة لقطاع السياحة.

ووفقا للصحيفة، فإن تركيا كانت إلى الآن واحدة من الدول القليلة التي أظهر قطاع السياحة فيها ديناميكية إيجابية في النور رغم تباطؤ النمو الاقتصادي، حيث شهد قطاع السياحة التركي انتعاشا رغم تباطؤ نمو اقتصاد البلاد بما يصل إلى 3 في المئة سنويا.

وأشارت الصحيفة إلى أنّ قطاع السياحة في تركيا نما بشكل سريع في السنوات الأخيرة، بفضل تدفق السياح الروس بأعداد ضخمة إلى منتجعاتها ما أدى إلى ارتفاع عائدات صناعة السياحة في هذا البلد ما بين عامي 2001 و2014 بنحو ثلاث مرّات، ليصل إلى 34.3 مليار دولار مسجلة بذلك مستويات قياسية.

ووفقا لبيانات نشرها البنك المركزي التركي في العاشر من آذار، فإن إيرادات السياحة في كانون الثاني من هذه السنة انخفضت بنسبة 19 في المئة على أساس سنوي، وتزامن ذلك مع تراجع حووزات الفنادق السياحية لصيف عام 2016 بنسبة 40 في المئة مقارنة بالسنة الماضية، إضافة إلى انخفاض مستوى إشغال الفنادق إلى أكثر من النصف، وعرض مئات الفنادق للبيع.

ويتشار هنا إلى أن عدد المواطنين الروس الذين قصدوا تركيا بهدف السياحة في عام 2014 بلغ نحو 4.38 مليون شخص، وذلك من أصل 42 مليون سائح، أدخلوا ما يقارب 36 مليار دولار امريكي إلى الاقتصاد التركي. وليلعب توتر العلاقات الروسية - التركية دورا هاما في تراجع صناعة السياحة هناك، فضلا عن زيادة نشاط المتطرفين على الأراضي التركية وقدرتهم على شنّ هجمات إرهابية في المدن الكبرى وتصاعد أعمال العنف والتوتر الأمني الأمر الذي سبّب خوفا لدى السياح وامتناعهم عن السفر إلى تركيا.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وقع في 28 تشرين الثاني الماضي مرسوما لفرض عقوبات ضدّ تركيا، وذلك بعدما أسقط سلاح الجو التركي في 24 تشرين الثاني قاذفة الروسية «سو 24» داخل الأراضي السورية أثناء مشاركتها في عمليات مكافحة الإرهاب. وكما لم مطلع السنة الحالية جيّز التنفيذ نظام التشريعات بين روسيا وتركيا، كما تم حظر رحلات الطيران غير المنتظمة «الشارتري» بين البلدين. ويضّح المرسوم أيضا على حظر أو تقيد استيراد بعض السلع التركية، ووقف بيع مآذرك الرحلات السياحية إلى تركيا.



«تايمز»:

### حزب ألماني يريد منح المآذن والبرقع

نشرت صحيفة «تايمز» البريطانية موضوعاً بعنوان «حزب ألماني يريد منح المآذن والبرقع». وتقول الجريدة إن حزب البديل لألمانيا اليميني المتشدد والذي فاز بربع أصوات الناخبين في الانتخابات المحلية الأخيرة في ألمانيا، جيّز طلب تعديلات على بعض القوانين.

وتضيف الجريدة إن هذه التعديلات تركّز على منع المآذن وحظر ارتداء النساء البرقع في الأماكن العامة علاوة على منع ختان الأطفال وبعض الشعائر الإسلامية الأخرى، وفرض بعض التعديلات على المناهج التعليمية للحفاظ على الهوية الثقافية لألمانيا.

وتوضح الجريدة أنّ أحد قادة الحزب أكد لها أنّ قيادات الحزب جيّهزون لخواص الانتخابات الاتحادية السنة المقبلة بعدة الإطاحة بحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي بزعماته المستشارة أنجيلا ميركل، مستفيدين من تنامي الرقض الشعبي لسياستها في خصوص المهاجرين.

وتشير الجريدة إلى أنّ هذه التعديلات تم تسريبها لوسائل إعلام ألمانية الأسبوع الماضي.

ضدّ أنقرة، إضافة إلى تصاعد النشاط الإرهابي في البلاد، كلّ ذلك شكّل ضربة موجعة لقطاع السياحة. ووفقاً للصحيفة، فإن تركيا كانت إلى الآن واحدة من الدول القليلة التي أظهر قطاع السياحة فيها ديناميكية إيجابية في النمو رغم تباطؤ النمو الاقتصادي، حيث شهد قطاع السياحة التركي انتعاشا رغم تباطؤ نمو اقتصاد البلاد بما يصل إلى 3 في المئة سنويا. ووفقا لبيانات نشرها البنك المركزي التركي في العاشر من آذار، فإن إيرادات السياحة في كانون الثاني من هذه السنة انخفضت بنسبة 19 في المئة على أساس سنوي، وتزامن ذلك مع تراجع حووزات الفنادق السياحية لصيف عام 2016 بنسبة 40 في المئة مقارنة بالسنة الماضية، إضافة إلى انخفاض مستوى إشغال الفنادق إلى أكثر من النصف، وعرض مئات الفنادق للبيع.



«إنديبننت»: المتّمم بهجمات باريس

### خطا لتفجير نفسه في ستاد فرنسا لكنّه تراجع

نشرت صحيفة «انديبننت» البريطانية موضوعاً بعنوان «صلاح عبد السلام المتهم بهجمات باريس خطط لتفجير نفسه في ستاد فرنسا لكنه تراجع». وأعدّ الموضوع صامويل أوزبورن، وينظرّ فيه إلى التحقيقات التي بدأت في بلجيكا مع المتهم وأخطرت فرنسا بتطوراتها بشكل فوري، وذلك بعد تصريحات تناقلتها وسائل الإعلام لمسؤولين من الأدعاء الفرنسي أكدوا فيها أنّ التحقيق الأولي مع عبد السلام أوضع بعض الأمور.

وتقول الجريدة إن عبد السلام كان يرتدي حزاماً ناسفاً وكان من المفترض أنّ يدخل به إلى ستاد فرنسا حيث كانت تقام مباراة ودية بين فرنسا وألمانيا ليقوم بتفجير نفسه، لكنه تراجع وخلع الحزام الناسف وتركه في إحدى حاويات القمامة. وتضيف الجريدة أنّ عبد السلام بعد التفجيرات بساعتين قام بشرء شريحة هاتف محمول من شمال العاصمة الفرنسية باريس، وأجرى منها اتصالاً بصديقين في بلجيكا طالباً منهما أن يقابلاه.

وتشير الجريدة نقلًا عن تصريحات الأدعاء الفرنسي أنّ عبد السلام التقى صديقه ثم ربك السيارة معهما متوجهين إلى بلجيكا بعدما واصل السير في باريس لنحو 9 ساعات متواصلة حتى قابل صديقه في السابعة صباحاً.

وتنقل الجريدة أيضاً أنّ الأدعاء الفرنسي ما زال يملك الكثير من الإسئلة التي يريد إجابات لها من عبد السلام الذي يعالج حالياً في أحد المستشفيات بسبب إصابته برصاصة في القدم أثناء القبض عليه. كما توضح أنّ طلبا لشراء البيترآ تمّ بشكل مريب هو السبب في قيام الشرطة في بلجيكا بالتركيز على العنوان الذي كان يقم فيه عبد السلام مع أحد أصدقائه، وهو أيضاً يشتبه في تورطه في عمليات إرهابية. وتضيف الجريدة أنّ الأدعاء الفرنسي يعتبر عبد السلام العقل المدبّر للهجمات الاخيرة في باريس، وهو من أمنّ الامدادات والعمليات اللوجستية لباقي المهاجمين خلال رحلات قام بها عبر أوروبا في الأشهر الثلاثة السابقة للهجوم.

## البناء

إلى ذلك، تناولت مجلة «فورين بوليسي» الأميركية محادثات السلام في شأن سورية وما تشهده البلاد من صراعات، وسط استبعاد إمكانية إسهام فكرة الفدرالية في حل الأزمة المستعصية للبلاد التي تمرّقها الحرب منذ سنوات، ونشرت المجلة مقالاً للكاتب مايكل ريسيند، قال فيه إن مجرد ذكر فكرة الفدرالية يتسبب في تعقيدات دبلوماسية ويعرقل المفاوضات الجارية بين الأطراف السورية، وذلك بسبب ما تحمله الفكرة من تقسيم وتفكيك للبلاد في إطار خلق الشرق الأوسط الجديد. وأضاف أن عملية «الفدرلة» تتضمّن رسم حدود لإنشاء وحدات فدرالية، وأن السوريين يخشون أن تكون هذه الوحدات هي نفسها التي تسيطر عليها الأطراف المتصارعة حالياً، ما يساهم في زيادة حدّة الصراع ومحاولة الجهات المسيطرة تطهير منطقة للأقليات.

أوضاع اللاجئين إلى الأفضل، وحذّرت من أن روسيا ستضع عراقيل أمام حلّ الأزمة.

وذكر مقال نشر في صحيفة «انديبننت» أنّ هذا الاتفاق هو بالضبط ما يتطلع إليه مهزبو اللاجئين، وأن حرب الاتحاد الأوروبي ضدّهم قد فشلت. وأوضح أنّ كل الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول الأوروبية بإغلاق حدودها وصدّد إلى حدّ ما تقد في شيء، وأن الاتفاق مع تركيا لا يقدّم شيئاً جديداً.

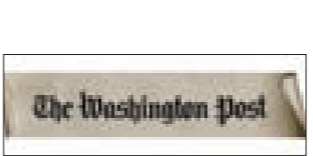
وأكد المقال أنّ السبيل إلى هزيمة تهريب اللاجئين، يكمن في تقليل الطلب على خدمات المهربين عبر برنامج عالمي واسع لإعادة التوطين واعداد طرق آمنة لحركة اللاجئين وعمليات منظمة للتعامل مع طلبات اللجوء.

ودعا المقال كامبيرون إلى رفض الاتفاق قبل أن يصبح ردّ الفعل البريطاني تجاه الأزمة غير أخلاقي، وقال إن العجز المستمر أمام هذه الأزمة يجافي تاريخ بريطانيا وقيمها. وأوضح أنّ الأمم المتحدة وجهات أخرى مهمّمة وصفت الاتفاق بأنه يهدد بانتهاك مبادئ إنسانية أساسية وقعت عليها بريطانيا وورّجت لها على نطاق العالم.

وقالت «انديبننت» إن الطرد الجماعي لبشر يبحثون عن حماية عالمية عملاً يبدئه ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية.

فيما ذكرت «غارديان» في مقال أيضاً أنّ الجانب الأخلاقي في أزمة اللاجئين واضح. فمعاملة اللاجئين بكرامة واحترام تقع على عاتق المجتمع الدولي، وربما يحقّق الاتفاق مع تركيا هذا العطب ويخفف الأزمة.

وأضافت أنّ تركيا ربما تسعى إلى استغلال هذه الأزمة لتحقيق مصالحها وتتراجع عنها إذا لم يلتمز الاتحاد الأوروبي بما نصّحت عليه من بنود مثل إلغاء تشايرة دخول الأتراك إلى أوروبا، وإذا حدث ذلك، تقول الصحيفة، فإن الاتحاد سيعود إلى المربع الأوّل من الأزمة. إلاّإذا تمّت تسوية عادلة للحرب في سورية خلال محادثات جنيف الجارية حالياً.



«واشنطن بوست»:

### نتائج كارثية لسياسة أوباما تجاه سورية

قال محرّر افتتاحيات صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية بالإنباء جاكسون ديل إن تكلفة سياسة الرئيس باراك أوباما تجاه سورية باهظة جداً والأوضاع للجميع إلاّ هو، وتنفّر إلى أنّ هذه التكلفة تشمل التدهور المريع للاوضاع في الشرق الأوسط، وتنفّر الصين وروسيا.

وذكر ديل أنه عندما اختار أوباما عام 2013 ألا ينفذ وعيده ويهاجم سورية في شأن استخدام السلاح الكيماوي ويقدّم صفقة للخلص من مخزون هذه الأسلحة، كما يعتقد - أي الكاتب - أن الرئيس تعفر في انتصار تكتيكي، لكنه بلل اعتقاده ذلك بعد أن استمع لعشرات وزراء الخارجية وغيرهم من كبار المسؤولين حول العالم من حلفاء الولايات المتحدة حول فادحة ذلك التراجع.

وأوضح أنّه سمع من يابانيين وكوريين وستغافوريين ومن مسؤولين هنود أنهم على قناعة تامة بأن تراجع أوباما عن تنفيذ تهديده لنظام الرئيس السوري بشار الأسد في آب 2013 كان سبباً مباشراً في تنفّر الصين وبروز نزعتها العدوانية في شأن النزاعات الحدودية في بحر جنوب الصين.

وأضاف أنّ البولنديين واللواتيين والفرنسيين قالوا الشيء نفسه عن روسيا في ما يتصل بغزو أوكرانيا، وقال العرب السنة والاتراك أيضاً إن قرار أوباما سرّع تقاعم الكارثة في سورية والشرق الأوسط شكل، إضافة إلى تسببه في أزمة اللاجئين في أوروبا وفي تعزيز وضع الأسد وتنظيم «داعش».

وأعرب ديل عن دهشته لقول أوباما مؤخراً لمجلة «اتلانتيك» الأميركية إنه فخور بقراره ذلك حول سورية، ووصف الكاتب عبارة الرئيس تلك بأنها «مجرد عجرة فرلفاع عن النقص»، وتشير أيضاً إلى «جهل أصيل» مصاب به أوباما أو حالته توتران لتنتائج قرار من المؤكد أنّ يعتبره المؤرّخون لاحقاً واحداً من أخطائه المعصية الحاسمة.»

وقال أيضاً إنّ الدول الحليفة لأميركا مقتنعة بأن الأخيرة دمّرت قدرتها على الردع وشجعت النزعات العدوانية لدى الخصوم، وأن هؤلاء الحلفاء بدأوا يفكرون في تعديل سياساتهم وفقاً لذلك.

وأضاف أنه ليس مهماً أن يحاجج أوباما بأن بكين وموسكو لم تنتفرا بسبب سياسته تجاه سورية، بل المهم أنّ كل قادة الدول الحليفة لأميركا يخالف الجميع.

وختم ديل مقاله بأن نتيجة ذلك القرار ان أوباما حالياً ملزم بحماربة تنظيم «داعش» وهجماته المتزايدة في منطقة الشرق الأوسط من دون أيّ أمل في وجود دولة قابلة للاستمرار، قادرة على أن تحل محل «داعش»، وأن الرئيس الأميركي المقبل سيرث مستقفا عميقا تفوق على البلاد من دون حلفاء ومن دون استراتيجيّة للحروج.

### ترجمات



### صحافة عبرية

### نتنياهوهو يتصدّر حملة التحريض ضدّ «لنكسر الصمت»

تعلّلت في «إسرائيل» منذ عا 1967، أصوات تدعو إلى الانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي احتلّت في تلك السنة، لكن هذه الأصوات كانت قليلة جداً دائماً، كما أنّ الآلة الإعلامية «الإسرائيلية» سعت في معظم الفترات إلى فرض العتيم عليها.

هذه الأصوات لم تصمت أبداً على رغم قلّتها، وهي تصدر عن عدد قليل جداً من السياسيين «الإسرائيليين»، الذين يدعون إلى اتّفاق مع الفلسطينيين على شكل حلّ للولتين.

لكن الأصوات «الإسرائيلية» الأكثر خطورة بالنسبة إلى المؤسسة السياسية، التي تشمل الحكومة والإحزاب، هي تلك الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان «الإسرائيلية»، التي تتعرض في السنوات الأخيرة، خصوصاً منذ عودة بنيامين نتنياهو إلى الحكم في بداية عام 2009، إلى ملاحقة تتسم بنزعات معادية للديمقراطية، ووصفها خبراء في الأكاديمية «الإسرائيلية» بأنها نزعات فاشية. وفي وقت أنزاح «المجتمع الإسرائيلي» بمعظمه باتجاه اليمين، وجدت سياسة ملاحقة هذه المنظمات الحقوقية، التي تسمّى في «إسرائيل» المنظمات اليسارية، وكلمة «يسار» أصبحت شتيمة، تربة خصبة لدى الجمهور للتحريض ضدّ هذه المنظمات.

في هذا السياق، تأتي مشاريع القوانين التي يطرحها الإناس ووزراء ونواب من الائتلاف الأخرى ومن حزب «يسرائيل بيتينو»، الذي أصبح في المعارضة الآن، وبينها مشروع قانون يهدف إلى تقليص تمويل المنظمات الحقوقية من أجل تقليص نشاطها، التي يتركز عن كشف ممارسات «إسرائيل» وجيشها في الضفة الغربية وقطاع غرّة، خصوصاً أثناء الحروب على غرّة. إلى جانب طرح مشاريع القوانين، تشارك منظمات يمينية في الحملة ضدّ المنظمات الحقوقية، وتتلقّى هذه المنظمات اليمينية، مثل «إم ترستو» (إذا أرتبتم و«عاد كان» (حتى هنا)، تعاوناً من جانب وسائل الإعلام «الإسرائيلية» المركزية. وتأمّر هذا التعاون بين المنظمات اليمينية ووسائل الإعلام، ويشكّل خاص «القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي»، التي تحظى بأعلى نسبة مشاهدة في «إسرائيل» وتعتبر عن «الإجماع الإسرائيلي»، عن حملة المدسوسين، التي يروجها تدس منظمات اليمين نشطاءً فيها داخل المنظمات الحقوقية بهدف تصويرها بأنها تعمل ضدّ مصالح «إسرائيل» وتصوير نشاطها بأنهم «خائنون».

وبعد النشر في القناة الثانية، ينديري السياسيون «الإسرائيليون»، بدءاً من نتنياهو، لهجمة المنظمات الحقوقية ومحاولة نزع شرعيتها.

بعد أن قامت منظمات اليمين المذكورة بحملة «المدسوسين» ضدّ منظمة «بتسيلم» الحقوقية وحركة «تعاشي» المناهضة للاحتلال، اتهم خلالها الناشط عزرا نايو بمتلجج جهات في السلطة الفلسطينية بأن أحد الفلسطينيين يحاول بيع عقار فلسطيني للمستوطنين، خرجت منظمة «عاد كان» بحملة مشابهة ضدّ منظمة «لنكسر الصمت»، من خلال تقرير نشرته القناة الثانية يوم الخميس الماضي.

وحركة «لنكسر الصمت» أسسها جنود «إسرائيليون» مسرّحون، يهدف جمع أفضادات جنود دول ممارسات الجيش «الإسرائيلي» وجنوده ضدّ الفلسطينيين، ويتحدّث الجنود في قسم من الإفادات عن ممارساتهم هم شخصياً أثناء تأديتهم الخدمة العسكرية في الضفة وغرّة.

ووفقاً للتقرير الأخرى الذي نشرته القناة الثانية، فإن نشطاءً في منظمة «عاد كان» وفقوا في تومر الماضي لإدلاهم بـ«معلومات سرّية»، لمنظمة «لنكسر الصمت»، لكن التوثيق المصور يبدو كأنه محايدة عادية بين جنود في قوات الاحتياط لا يبدو أنه يتعلّم بـ«معلومات سرّية»، لا بل إن هذه المعلومات متوفرة في الإنترنت. ودأعي التقرير التلفزيوني، على لسان نشطاء «عاد كان»، أنّ منظمة «لنكسر الصمت» ترسل نشطاءها إلى وحدات سرّية في الجيش «الإسرائيلي» من أجل جمع معلومات تستخدمها في نشاطها ضدّ «إسرائيل»، وأنها أجرت مقابلات مع جنود مسرّحين حول مواضيع ليست متعلّقة بحقوق الإنسان، إنمّا بإسرار عسكرية.

والأسئلة التي طرحت بحسب التقرير التلفزيوني، الذي صوّره نشطاء «عاد كان»، كانت: «لبيسة المتواجدة هناك تبدو كأنها لا تقوم بهجمات متعلّقة بالجنار، ماذا كانت طبيعة المهام هناك؟»، أو «ماذا يقم أعمال متعلّق بالاتّفاق؟»، وهل هذه مهمات عسكرية أم أنّها نوع من التجارب؟».

وتساءل محللون حول كيف نشرت القناة الثانية التقرير المصور، وأدعت أنه يحتوي على معلومات سرّية، فلو كان هذا الأدعاء صحيحاً لما تمّ نشر التقرير لأن الرقابة العسكرية كانت ستمنع نشره.

لكن التقرير الذي نشرته القناة الثانية ضمّن تعقيبا من رئيس جهاز الأمن «الإسرائيلي» العام «شاياب»، السابق آفي بيختر، الذي قال: «إنّ هذا يبدو من تحقيق من أجل جمع معلومات من مشغلي عملاء»، ويقول محامي «عاد كان» عويد سرفاري، في تقرير نفسه: «على ما يبدو أنّ نشطاء «لنكسر الصمت» سيضطرون الآن إلى كسر الصمت وأنّ يشرحوا كيف تحوّلت منظمة تهتمّ بأخلاقيات الجيش «الإسرائيلي» إلى هيئة توجد بحوزتها معلومات أمنية سرّية؟»

وعقبت المديرة العامة لمنظمة «لنكسر الصمت» يولي نوفيك، على التقرير التلفزيوني مؤكدة: نحن لا نجمع معلومات سرّية ولا نراقب الوحدات العسكرية. والحديث يدور هنا عن عدّة منظمات تعمل بالتعاون مع نواب «كنيست» من حزبي «اللكود» و«البيت اليهودي» من أجل إسكات من ينتقد الحكومة. وهم ينشطون بأساليب غير لائقة مثل التعتّب والامبراط الخفية. وأصلحت سمعة جنود نوفيك أنّ هدفهم جمع معلومات من جنود خدموا في المناطق المحتلة ونشرها، ونحن نعمل بشكل قريب من الرقابة العسكرية، وهي الهيئة الوحيدة المخوّلة بأن تقرّ ما هو مسووح ونشره أو لا».

وأضافت نوفيك، التي كانت تتحدّث إلى القناة الثانية: ما مسعنا هنا في الشريط المصور خطير، غير لائق وغير نزيه. لقد وافقت على تحليل «عاد كان»، الذين لديهم مصالح واضحة. وهناك هيئات مخوّلة في الدولة تصادق على نشر المعلومات، ودورنا جمع هذه المعلومات ونشرها بموجب تعليمات الرقابة العسكرية. يستغل نتنياهو دائماً أيّ معلومة مسببة للمنظمات الحقوقية يتمّ نشرها، ويلطّق في أعقابها تصريحات ضدّ هذه المنظمات ويتجاهل الحقائق بشكل كامل. ويعدّ نشر تقرير القناة الثانية، تفرّع نتنياهو من كافة مهامه لكي يعلن أنّ منظمة «لنكسر الصمت» تجاوزت خطأ أحمّر.

ولم يذكر الهجوم ضدّ «لنكسر الصمت» على قادة اليمين، فقد صرّح عضو «الكنيست» عن حزب «العمل» إيتان كابل، بأن «نشاط لنكسر الصمت، كما تمّ الكشف عنه الآن، يشكل تجاوزاً لخطّ أحمّر يحظر تجاوزه. وهذه قرائن خطيرة جدا وتدل على تجميع منطّجي لإفادات ضدّ الجيش الإسرائيلي» ضدّ الدولة، ضدّنا، ولا مفرّ من تحقيق الشرطة».

وباعتبر رئيس حزب «يش عتيد» يائير لبيد، الذي ترتفع شعبيته في استطلاعات الراي الأخيرة، أنّ منظمة «لنكسر الصمت» تتأمر على دولة «إسرائيل» وتحدّث ضرراً لقيضاء الشعب، من حزب «البيت اليهودي»، والتي تدفع من أجل تقييد نشاط المنظمات الحقوقية، أنّ الأمر الأخطر أنّ تحوّل منظمة نفسها بجمع معلومات استخباريّة حول عمليات عسكرية تنفّذها وحدات الجيش «الإسرائيلي»، من خلال استغلال الجنود بواسطة أسئلة تدفع وكأنها ساذجة. وأوضح أنّ من يجمع معلومات من هذا النوع ويديع أنّه يفعل ذلك من أجل حقوق الإنسان، يكدّب. من يجمع معلومات مع هذا النوع يحاول المساس بجدولته بوسائل غير مسووح بها، وحتى بشكل يمكن أن يذكر بعلميات تجسس.

ولم يذكر الهجوم ضدّ «لنكسر الصمت» على قادة اليمين، فقد صرّح عضو «الكنيست» عن حزب «العمل» إيتان كابل، بأن «نشاط لنكسر الصمت، كما تمّ الكشف عنه الآن، يشكل تجاوزاً لخطّ أحمّر يحظر تجاوزه. وهذه قرائن خطيرة جدا وتدل على تجميع منطّجي لإفادات ضدّ الجيش الإسرائيلي» ضدّ الدولة، ضدّنا، ولا مفرّ من تحقيق الشرطة».

وباعتبر رئيس حزب «يش عتيد» يائير لبيد، الذي ترتفع شعبيته في استطلاعات الراي الأخيرة، أنّ منظمة «لنكسر الصمت» تتأمر على دولة «إسرائيل» وتحدّث ضرراً لشعبنا من الداخل والخارج. وفي وقت تحارب دولة «إسرائيل» الأرحام، تأخذ منظمة معلومات وتستخدمها ضدّ الدولة، وعلى دولة «إسرائيل» أنّ تفعل كل شيء من أجل حماية جنودها، وهذه منظمة لا حقّ لها بالوجود في دولة تحارب يومياً من أجل أمن مواطنيها.